



الأستاذة: لبنى عبد الكريم

عمل شخصي موجه لطلبة السنة الأولى ماستر

تخصص: قانون جنائي وعلوم جنائية

السداسي الأول/ السنة الجامعية 2025، 2026

طريقة التقييم: يتم تقييم العمل الشخصي على علامة 02.

يتم إرسال العمل على البريد الإلكتروني التالي: akhlaq.ai.research@gmail.com

آخر أجل لاستلام العمل الشخصي: بتاريخ 31 ديسمبر 2025

الإجابة:

أولاً: حل وناقش هذه الإجراءات وفقاً للتأسيس القانوني (ق إ ج 25 / 14):

1. تكون إجراءات البحث والتحري والتحقيق الابتدائي سرية؛ إلا إذا دعت الضرورة للكشف

عن بعض الوقائع؟

إجراء صحيح؛ وذلك وفقاً لما تقتضيه المادة 19 من ق إ ج لاسيما في حالة انتشار معلومات غير صحيحة أو غير كاملة، وهو إجراء من صلاحيات النيابة العامة أو ضابط الشرطة القضائية...

2. تتم الإحالة وفق إجراءات المثل الفوري في الجرائم التي لا تقتضي إجراء تحقيق قضائي؟

إجراء خاطئ؛ أي أن إجراء المثل الفوري هو طريق من طرق تحريك الدعوى العمومية كما أنه طريق من طرق الإحالة أمام محكمة الجench؛ وهو إجراء جوازي في مواد الجench المهيأة للفصل والتي لا تقتضي إجراء تحقيق قضائي؛ أي أنه حتى بتوافر شروطه تبقى السلطة لوكيل ج. في اتخاذه من عدمه؛ وهذا وفقاً لما أقرته المادة 478 من ق إ ج.

3. قد يتضمن الأمر الجزائي عقوبة سالبة للحرية؟

إجراء خاطئ؛ حيث إن الأمر الجزائي هو طريق من طرق تحريك الدعوى العمومية كما أنه طريق من طرق إحالة الدعوى أمام محكمة الجench المعاقب عليها بغرامة و/ أو الحبس لمدة تساوي أو تقل عن السنتين وكذا مواد المخالفات، بشروط المادة 531، 532 من ق إ ج، وبتابع إجراءات الأمر

الجزائي يفصل القاضي بأمر جزائي يقضي بالبراءة أو بعقوبة الغرامة دون مرافعة مسبقة وذلك وفقا لنص المادة 533 من ق إ ج.

4. يعتبر المثل بناء على الاعتراف المسبق بالذنب من الإجراءات المستحدثة في ق إ ج الجديد الذي يهدف لتحقيق السرعة في الإجراءات وإستفادة المتهم من عقوبات مخففة، كما أنه يكون بمبادرة من وكيل الجمهورية؟

إجراء خاطئ؛ حيث إنّ إجراء المثل بناء على الاعتراف المسبق بالذنب يعتبر الإجراءات المستحدثة في ق إ ج الجديد الذي يهدف لتحقيق السرعة في الإجراءات وإستفادة المتهم من عقوبات مخففة، وهو طريق من طرق تحريك الدعوى العمومية؛ لكن وفقا لنص المادة 539 من ق إ ج فإنه قد يتم اللجوء إليه تلقائيا من و. ج أو بناء على طلب الشخص المعني أو محاميه.

5. إذا تم اللجوء إلى القضاء المدني لا يمكن الرجوع إلى القضاء الجزائي، كما أن الحكم بالبراءة يسقط المسؤولية المدنية؟

إجراء خاطئ؛ الأصل أنه لا يمكن للطرف المدني الطذي باشر دعواه أمام القضاء المدني أن يرفعها أمام القضاء الجزائي؛ لكن استثناء يجوز ذلك إذا تم تحريك الدعوى العمومية قبل صدور حكم في الدعوى المدنية من القضاء المدني وفقا لنص المادة 06 من ق إ ج، وفي حالة الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية فهذا لا ينفي قيام المسؤولية المدنية عن الأخطاء المستخرجة من وقائع الدعوى.

6. لا يجوز تفتيش المساكن ومعاينتها وضبط الأشياء المثبتة للتهمة إلا برضا صريح من الشخص الذي تتخذ لديه إجراءات التفتيش؟

يتم إحترام هذا الإجراء وفقا لما تقتضيه المواد 76، 78، 79، 97 من ق إ ج

7. لا يمكن تمديد المدة الأصلية للتوقيف للنظر 48 سا إلا بعد استجواب المتهم؟

إجراء خاطئ، أي يجوز تمديد التوقيف للنظر دون استجواب المتهم من و. ج وفقا لما تقتضيه المواد 83، 98 من ق إ ج.

8. تقيّد النيابة العامة بطلباتها في الدعوى العمومية جهات التحقيق؟

النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص الأصيل في تحريك الدعوى العمومية، وبالرجوع لنص المادة 69 فقرة 03 من ق إ ج التي تنص على أنه: "...ويختص بالتحقيق بناء على طلب من وكيل الجمهورية أو على شكوى مصحوبة بإدعاء مدني ضمن الشروط المنصوص عليها في

المادتين 140 و 147 من ق إ ج، كما يلتزم قاضي التحقيق بالتحقيق في الوقائع المحالة إليه فهو بذلك مقيد بالوقائع، فإذا كشف التحقيق عن وقائع جديدة في التحقيق وجب عليه إرسال المحاضر إلى وكيل الجمهورية التي تثبت تلك الوقائع وبالتالي قاضي التحقيق مقيد بطلبات و.ج في التحقيق د.ع، أما في الإدعاء المدني المباشر فإنه لا يجوز لوكيل الجمهورية أن يطلب من قاضي التحقيق عدم إجراء تحقيق، ويجوز له تقديم طلباته التي لا يمكن أن تقيد قاضي التحقيق في سلطته في إجراء تحقيق.

أما غرفة الاتهام فقد منح لها لمشروع العديد من الصلاحيات المتعلقة بالتحقيق أو الرقابة على شرعية الإجراءات، فلا تنقيد غرفة الاتهام بالوقائع المحالة إليها فلها إجراء تحقيق تكميلي، وفقا لما تقتضيه لمواد 283، 289 من ق إ ج، غرفة الاتهام.

ناهيك عن الحالات التي يقتضي فيها إخطار النيابة لتقديم طاباتها دون المساس بصلاحيات التحقيق القضائي.

9. إجراء الاستجواب من الإجراءات الجوهرية في التحقيق وهو من صلاحيات قاضي التحقيق، وبالتالي لا يمكن لقاضي التحقيق استجواب المتهم عن وقائع الدعوى عند مثوله للمرة الأولى؟

يمكن إجراء استجواب المتهم عند الحضور الأول في حالات الاستعجال المحددة بالمادة 176 من ق إ ج.

10. يتم اللجوء للإجراءات التحضيرية لمحكمة الجنايات قبل افتتاح دورات محكمة الجنايات، وهي ليست وجوبية؟

إجراء خاطئ؛ حيث تتم الإجراءات التحضيرية لمحكمة الجنايات قبل افتتاح دورة محكمة الجنايات تحضيريا للمرافعات، وتعتبر من الإجراءات الجوهرية تحضيريا لانعقاد محكمة الجنايات، بدليل أنه يمكن للمتهم أو محاميه وفق نص المادة 426 من ق إ ج بصحة الإجراءات التحضيرية والدفع بها أمام محكمة الجنايات.

11. لا يمكن لمحكمة الجنايات تأجيل القضية؟

إجراء خاطئ، أين يجوز وفقا لنص المادة 438 من ق إ ج لمحكمة الجنايات تأجيل القضية إلى آخر الدورة أو إلى الدورة التي تليها.

12. غرامة الصلح هي إجراء وجوبي في مواد المخالفات يقتضي اللجوء لتطبيقها من

وكيل الجمهورية قبل تحريك الدعوى العمومية؟

إجراء خاطئ، غرامة الصلح هي إجراء وجوبي في المخالفات التي يجوز فيها هذا الإجراء، تطبيقاً

لأحكام المواد 550، 560 من ق إ ج

13. تسري آجال الطعن بالنقض من تاريخ النطق بالحكم؟

ج/ إجراء خاطئ، تأسيساً بنص المادة 654 من ق إ ج.

ثانياً: أجب عن الأسئلة التالية:

1. ماهي المبررات القانونية لاتخاذ إجراء إرجاء المتابعة الجزائية بالنسبة للشخص المعنوي؟

ج/ مع احترام الشروط القانونية لتطبيق إجراء إرجاء المتابعة الجزائية للشخص المعنوي

يقتضي على و.ج عدم تطبيق ذلك إلا بتوافر الضمانات المنصوص عليها بالمادة 105

من ق إ ج التالية:

✓ في حالة توصل التحقيق الابتدائي إلى جمع أدلة كافية تجعل إدانة الشخص المعنوي جد محتملة في حالة متابعته، أي تكون إدانته في الجريمة مؤكدة.

✓ أن اختيار طريق إرجاء المتابعة الجزائية يحقق النتيجة المرجوة من المتابعة الجزائية ويوفر الوقت الذي قد يستغرقه التحقيق القضائي.

✓ من أجل تمكن من تقييم كافة الأضرار الناتجة عن الجريمة بالنسبة للخرينة العمومية وللمؤسسات العمومية.

✓ إذا كانت المصلحة العامة وتحصيل حقوق الخزينة والأطراف العمومية المتضررة أكثر جدوى من العقوبات الأخرى التي قد تسلط على الشخص المعنوي.

✓ إذا أبدى الشخص المعنوي تعاونه لأجل وضع حد للجريمة.

✓ إذا اتخذ الشخص المعنوي إجراءات تأديبية ضد الشخص الطبيعي الذي ارتكب الجريمة باسمه أو لصالحه وبلغ السلطات القضائية به.

2. ماهو دور المحلفين في تشكيلة محكمة الجنايات؛ ولماذا تم استبعادهم من التشكيلة في

جنايات الإرهاب والمخدرات والتهريب، وحتى ولو تم اعتبار أن هذه الجرائم خطيرة فهناك

جرائم أخرى أخطر من هاته الجرائم تمس النظام العام والاقتصاد الوطني والأشخاص؟

ج/ تعتبر محكمة الجنايات محكمة اقتناع وليست محكمة دليل، والمحلفين هم قضاة

شعبيين لهم دراية بالظروف الاجتماعية للأفراد ويهدف ذلك لاشتراك المواطنين في تحقيق

العدالة لتحقيق مقتضيات السياسة الجنائية التي تهدف للموازنة بين حماية مصالح الأفراد

والمصلحة العامة للمجتمع، لتسجيد ثقة الشعب في الأحكام الصادرة من القضاء...

كما تم استبعاد المحلفين من تشكيلة محكمة الجنايات في هذه الجرائم لخطورتها التي قد تطرأ على المحلفين نتيجة اشتراكهم في تشكيلة محكمة الجنايات، وهي جرائم تحتاج النظر فيها من متخصصين قادرين على الفصل في هذه الجرائم..

3. متهم متابع بجنحة أمام محكمة الجنايات، وتخلف عن الحضور أثناء الفصل في القضية، ماهو موقف هيئة المحكمة؟

ج/ المادة 452 من ق إ ج